



## ● مشكلة الأصولية

■ آية الله السيد هادي المدرسي\*

للدخول في صلب الموضوع لابد من توضيح أن الأصولية كمصطلح تختلف عنها كمفهوم، فهي في المصطلح تعني التعصب الأعمى، بعيداً عن المعايير والأصول والقواعد المتفق عليها بين البشر.

ولكن الأصولية كمفهوم تعني الرجوع إلى الجذور، في مجالات الفكر والعقيدة والمنهج. وهي بهذا المعنى تساوي العودة إلى الأصالة.

ولئن كانت بعض الحركات تعتمد على تراثها، وتتمسك بثقافتها محاولة استخراج الحلول لمشاكلها فلا يعني بالضرورة أنها تضرب بالمعايير والأصول عرض الحائط.. إلا أن البعض أحياناً يخلط ما بين الأصولية كمصطلح وبينها كمفهوم، فتطلق هذه المفردة للتنديد بتلك الحركات، واتهامها بالتطرف والتعصب والعنصرية. وعلى كل حال فإن من السذاجة بمكان: أن يطلق أحد تهمة (الأصولية) كمصطلح على كل من يحاول العودة إلى ثقافته، واستخراج الكنوز من تراثه، واستثمار الرغبة في الأصالة لدى الناس بالتقريب عمّا عنده، بدل البحث عمّا عند الآخرين.

ومن السذاجة أيضاً إطلاق تهمة الأصولية والتطرف على الأمم، فاتهم الملايين من المؤمنين بالدين بالأصولية، لأنهم يلتزمون بواجباتهم الدينية مثلاً، ويؤدون الصلاة جماعة، ويذهبون إلى الحج كل عام، ويرفضون التنازل عن حقوقهم وما أشبه ذلك، إن إطلاق

\* مفكر إسلامي، العراق.

هذه التهمة على أمة بأكملها يكشف عن عنصرية الذين يطلقون عليهم هذه التهمة، وكأن المطلوب من تلك الأمة الميوعة وليس الالتزام، والإلحاد وليس الإيمان، والذوبان في النموذج الواحد، وليس القبول بالتنوع.

ثم إن هناك أصوليتين: أصولية تقوم بها جماعة تطرفاً وتشدداً وتعصباً أعمى للباطل.. وأخرى هي ردة فعل لتلك الأصولية في صورة مواقف وأفعال.

ومن غير المعقول أن تدان أصولية ردة الفعل بدون إدانة أصولية الفعل، لأنها انتقائية ظالمة للمعايير والمكاييل. فمن يضربك على خدك من غير سبب فإن ردة فعلك الطبيعية ستكون أن تردّ الصاع عليه بمثله ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾<sup>(١)</sup>، ومن يتوقع من الناس ألاّ يصفعونه فلا يجوز له أن يبادر بصفعهم، وليس مقبولاً منه إدانتهم إذ ما قاموا بردة الفعل هذه تجاهه. إذ لا يمكن إدانة (ردة الفعل) من دون إدانة (الفعل) ذاته، فمن غير المنطقي أن نسمح بتطرف الظالمين، ثم نحاول أن نمنع المظلومين من تطرف مضاد.

ومن هنا فلا يمكن أن نضع المتطرفين من الجانبين في مصاف واحد، لأن البادئ دائماً أظلم، وظلمه هو السبب والعلّة. فمثلاً لا يجوز أبداً أن يقبل العالم بتطرف المستوطنين اليهود واعتباره تديناً، ثم إدانة الطرف الآخر إذا ما أبدى ردود أفعال تجاههم واعتبارها تطرفاً.

لا يمكن إطلاقاً القبول بأصولية أتباع ديانة معينة، ورفض أصولية أتباع ديانة أخرى.

إن البشرية واحدة، والناس كأسنان المشط، شئنا ذلك أم أبينا، والحق لا يتجزأ. ومن ثم فإن علينا في دراسة الأصولية واتخاذ الموقف الصحيح منها أن نكون محايدين في التقييم، وملتزمين بالحق في اتخاذ المواقف.

إن المسلمين على سبيل المثال لا يمكن أن يهينوا بأي شكل من الأشكال النبي موسى ابن عمران عليه السلام، إذ ليس مسلماً من لا يؤمن بالأنبياء جميعاً ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولكن حينما يقدم بعض المتطرفين من اليهود على إهانة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ويصورونه في صورة (خنزير).. أو حينما يقدم بعض المتطرفين من المسيحيين على طباعة كلمة (لا إله إلا الله) على الملابس الداخلية للرجال والنساء.. أو كلمة (محمد رسول الله) على الأحذية، فلا يجوز أن نتوقع سكوت المسلمين وعدم القيام بأية ردة فعل لدى المسلمين على هذه الإهانة، أو نتهمهم بالأصولية والتطرف إذا فعلوا ذلك.

إن إدانة ردة الفعل هذه من دون إدانة الفعل نفسه لهي عين التطرف، كما أنها على كل حال لا تحل مشكلة الأصولية بأي شكل من الأشكال.

لنأخذ مثلاً (الجزائر) فلقد عاش الناس في ذلك البلد تحت الاحتلال الغربي المباشر

فترة طويلة من الزمن، وللتخلص من الاحتلال قدموا أكثر من مليون شهيد في حرب التحرير حتى تم لهم الاستقلال، ثم خيّبت جبهة التحرير الوطنية آمال الناس فبدل أن تسمح حكومة الاستقلال للجماهير بممارسة دورهم السياسي والاجتماعي والعودة إلى أصالتهم التي آمنوا بها والتي عبّر عنها النشيد الوطني المعروف: «شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي» رأينا خطة مدروسة في عدة مراحل لإبعاد الشعب الجزائري عن أصوله وثقافته وعن محيطه وعن قضاياها، كما فرضت عليه الديكتاتورية. وحينما جرت أول انتخابات بلدية نزيهة وانتخب فيها الناس بإرادة واعية مندوبيهم، وفاز الإسلاميون في تلك الانتخابات، رأينا كيف أن الغرب قام ولم يقعد، وهوّل من الواقعة متهماً الناس بالأصولية والتطرف حتى قبل أن يستلم أحد من المرشحين منصبه في البلدية، مع العلم أن البلديات ليس لها دور سياسي، وإنما دورها تنظيف الشوارع وإنارتها وتنظيم المدن والحدائق وما شابه ذلك.

وبتشجيع من الغرب قام الجيش بالتدخل، وإلغاء نتائج الانتخابات، ثم حلت التنظيمات الإسلامية بقوة السلاح، واعتقل زعماءها وجرى ما جرى. (ومازال الحبل على الغارب) وأدى ذلك إلى سقوط أكثر من تسعين ألف قتيل حتى الآن معظمهم من المدنيين الأبرياء. ولا زلنا نسمع عن إدانة الغرب للحركات الإسلامية من دون أن نسمع إدانة صريحة لممارسة العسكر الديكتاتورية، تلك الممارسات التي أغرقت البلاد في حمامات من الدم لا تزال تنزف.

ترى هل إن إدانة ردة فعل الناس في الجزائر يمكن أن تحل أي مشكلة في هذا البلد، أم أن هذه الإدانة تزيد الأوضاع سوءاً وتعقيداً؟

إننا بالطبع لا يمكن أن نقبل بذبح المدنيين الأبرياء من قبل من ينتمون إلى هذه الحركة أم تلك، فالقتل العشوائي مدان تحت أية ذريعة كان، ولكننا أيضاً لا يمكن أن نقبل بعمل العسكر ضد الحركات الإسلامية والتمدين بشكل عام في ذلك البلد.

وأيضاً فإن تصنيف التطرف حسب انتماءات المتطرفين الدينية، وليس حسب الحقيقة بحيث يكون التطرف المسيحي أو اليهودي أو الكونفوشيوسي أو الهندي مقبولاً في مواجهة المسلمين، ويكون تطرف المسلمين في ردة فعلهم مرفوضاً. فمثل هذا التصنيف لن يحل مشكلة التطرف والأصولية بأي شكل من الأشكال أيضاً، بل يزيدا تعقيداً.

إن العقل والمنطق يدعواننا إلى أن نعالج الفعل لنستطيع معالجة ردة الفعل بالنسبة إليه.

ونعود إلى الجزائر من جديد كشاهد على ما نقول: فالذي لا شك فيه هو أن السبب الرئيس وراء ما يحصل من أحداث دامية هناك هو وجود منطلق عسكري محكوم برؤية غربية تجاه أي حركة إسلامية متنامية، وأصحاب هذا المنطق لا يرون أية حلول

مع الجماهير المسلمة إلا القضاء عليهم واستئصال شأفتهم، هذه الرؤية المتحكمة في عقلية الجنرالات في الجزائر هي التي فتحت باب العنف، والعنف المضاد في البلاد، ومن ثم فإن الحل لا يكون حتماً بتشجيع العسكر لاستئصال أبناء الحركات الإسلامية، وإنما في وضع حد لقمع العسكر لهذه الحركات، وإتاحة الفرصة للناس بإجراء الانتخابات الحرّة كما هو المعمول به في الدول الديمقراطية، واحترام رأي أكثرية الناس.

ثم هنالك نموذج آخر للجزائر هو تركيا: حيث يغذى العسكر المرتبط عضويًا بالغرب بالخوف من التيار الإسلامي وهو لا يتورع عن محاربته في أبسط القضايا، ويدوس على حقوق الإنسان، لإجبار الشعب المسلم التركي على التنكر لمبادئه، فالعسكر هناك يحارب حتى مثل الحجاب، ويصادر حق الناس في التعليم في المدارس الخاصة التي يديرها الملتزمون من المسلمين، وهذا من أبشع أنواع الأصولية العلمانية، حيث تحارب عادات الناس، وتقاليدهم، وإيمانهم وسلوكهم، ومع ذلك فإن الغرب يشجع سلوك العسكر على حساب إرادة الشعب التركي المسلم، بل إن الإعلام الغربي يحاول بين - الفينة والأخرى - أن يبرز حدثاً ما يصفه بالتطرف من قبل الإسلاميين، لكي يبرر للعالم إجراءات العسكر التركي البعيدة كل البعد عن احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

ومن المستغرب هنا إننا لا نكاد نسمع، ولو إدانة واحدة من قبل مسؤول واحد، أو مؤسسة واحدة في الغرب لإجراءات العسكر التركي، وإنما في المقابل تسمع دائماً التبرير والتشجيع وما أشبه.

ثم هنالك أيضاً الأصولية في تصرفات الغرب تجاه الحضارات الأخرى، وادعاء غلاة الغربيين احتكارهم للحقيقة، وامتلاكهم النموذج الأوحى للتنمية، ومن ثم التنكر للثقافات الأخرى عند الشعوب، ورفض نماذج التنمية لدى الآخرين. بل والتدخل بشتى الطرق لإفشال أي تجربة خارج إطار الطريقة الغربية، في أي بقعة من بقاع العالم.

ولعل الغربيون أنفسهم لا يشعرون ببشاعة أصوليتهم هذه، ولكن الضحايا من أبناء الشعوب الأخرى، الذين تطالهم الإجراءات المخالفة لحضاراتهم وثقافتهم، هم الذين يعانون من نتائج اعتقاد الغرب بأنه يحتقر الحقيقة، وبأن النموذج الغربي هو النموذج الأوحى الذي يجب على الشعوب الأخرى السير على منهجه.

ثم يأتي من يفلسف لهذه الأصولية ويبررها تارة تحت عنوان (نهاية التاريخ) حيث التنكر لأي وجود للأمم والشعوب والثقافات والحضارات لدى الآخرين خارج إطار الرأسمالية كنظام اقتصادي، وخارج إطار الديمقراطية كإطار سياسي، والثقافة الغربية كإطار اجتماعي، ليس في الحاضر فحسب بل في المستقبل أيضاً!.

أو تحت عنوان (صراع الحضارات) على خلفية أن الغرب قدوة أهل العالم وعلى الآخرين تقليده بعينين مغمضتين في كل صغيرة وكبيرة فحسب، وله الولاية المطلقة على

البشرية جمعاء، بحيث إن له الحق في التدخل في هذا البلد أو ذاك، وسحق تطلعات الشعوب تحت تبريرات إيدلوجية حيناً، واقتصادية حيناً آخر.

إن كل من يتابع نشرات الأخبار أو يطالع الجرائد والمجلات الصادرة في الغرب، يجد بوضوح كيف أن الغربيين يسفهن عادات الآخرين ومعتقداتهم، وكيف أنهم يحقرون كل من ليس غريباً أو لا يعيش على طريقتهم.

ومن هنا فإننا نجد أن التدخلات الغربية في شؤون الأمم الأخرى عادة ما تسمى بأسماء التقدم والعصرنة والتعمير، باعتبار أن غيرهم متوحشون بحاجة إلى من يعلمهم أصول الحياة.

وإذا كنا منصفين فإن أصولية الغرب هي في حقيقتها (أم الأصوليات) ومنشأ بروز كل الأصوليات في مختلف مناطق العالم، ذلك أن عمل الغرب على سحق الهوية الشخصية للآخرين، والقضاء على حضارات الشعوب، وتحقير العقائد الأخرى، وتسفيه التزامات الناس الدينية لدى الأمم الخاضعة له، مثل هذه الممارسات لا بد أن تكون لها (ردة فعل) لدى الشعوب الأخرى، ولا شك أن لردة الفعل هذه تبريرها والطبيعي والمنطقي، لأن الناس على كل حال لن يتنازلوا عن هوياتهم الشخصية، ولا عن حضاراتهم، ولا عن دياناتهم بمجرد أن غيرهم لا يرتاح إليها.

وأيضاً نجد نموذجاً لأصولية الغرب في مجال الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وكل المنظمات الدولية الأخرى، هذه المنظمات التي تمثل (سمكات قرش) على المستوى العالمي حيث تستغل حاجة الشعوب إلى المال لفرض قوانين السوق الغربية عليهم، تحت طائلة التهديد بالتجويع والمقاطعة والحصار، وحسب تعبير أحد المؤلفين فإن سفينة الأرض التي نركبها جميعاً فقدت، بعد خمسة قرون من السيادة الغربية، توازنها وهي مهددة بالغرق إذا ما استمرت في هذه الاتجاه.

وكنموذج على هذه الأصولية نذكر الجزائر أيضاً التي تغرق في ديون تتجاوز (خمسة وعشرين بليون دولار) ولا يمكن استعمال مداخيل نفط الجزائر وغازها في تجهيز البلاد من حاجاتها الأساسية، لأن هذه المداخيل تدفع كتسديد لفوائد الديون، في الوقت الذي يتجاوز العاطلون عن العمل في هذا البلد من الجيل المتوسط الـ ٣٠٪، أما الجيل الجديد والشباب في سن العشرين فليس لهم أمل في المستقبل إطلاقاً، إذ لا توجد إمكانية لتشغيلهم، بينما موارد البلاد تُصدّر إلى الدول الغنية كفوائد للديون.

والغريبيون بالطبع مشغولون عن ذلك بقضية العاطلين عن العمل في بلادهم، ونسبتهم لا تتجاوز ١٠٪ من اليد العاملة لديهم في الوقت الذي تكون فيه أوضاعهم الاقتصادية جيدة، والمصانع تشتغل بشكل طبيعي، ونفط العالم الثالث وزهبه وموارده كلها تنحدر إليهم، ومع ذلك فإن ضجيج العاطلين عن العمل عندهم يملأ الدنيا ويشغل الناس، بل وهم يحملون

الشعوب الأخرى مسؤولة ذلك، ونجد أنهم بين فترة وأخرى يسنون قوانين جديدة للحد من العمالة الأجنبية بل وطرد العمّال الأجانب، الذين هم عادة ما يكونون ضحايا احتلال الغرب للعالم الثالث. لكن الغرب دائماً مشغول عن مشاكل العالم الثالث وبالخصوص في دولة مثل الجزائر التي احتلها الغرب لفترة طويلة وسحق شعبها، وذبحهم، هذا البلد الذي يعود فيه سبب البطالة والتخلف الاقتصادي الحقيقي إلى الحقبة التي كانت الجزائر تطعم فيها جيوش الثورة الفرنسية بالرجال، وبعد ذلك سقتهم بالنفط وزودتهم بالغاز.

أليس عجيباً أن ترى الغرب يمد يده فوراً إلى أية حكومة هنا وهناك تطلب منه السلاح، بينما لا أحد يمد هذه البلاد بالآلات الزراعية، أو بالمصانع التي تحتاج إليها للحصول على لقمة العيش؟

إن الجزائريين لم يكونوا في يوم من الأيام بحاجة إلى طائرات الميراج أو الدبابات الثقيلة، للدفاع عن حدود بلادهم، لكنهم كانوا دائماً بحاجة إلى آلات للتنقيب عن مياه الشرب، لأن مياه الشفة وافرة تحت الأرض في الجزائر ولكنها بحاجة إلى حفر الآبار الارتوازية، لكن العالم الغربي لم يبد الاهتمام إلا بطلبات الأسلحة للتصدير، والنفط والغاز للاستيراد من الجزائر، في دورة اقتصادية جهنمية تضر بالشعوب من كل الجهات، فالنفط يصدر إلى الغرب ليشتري بثمنه السلاح الذي لا تحتاج إليه الجزائر إلا لقمع انتفاضة الجماهير.

أمّا في مجال الثقافة فلم نجد أحداً يهتم بها للجزائريين، مما أدى إلى تدهور خطير في هذا الجانب، ففي عهد عبد القادر كانت الجزائر تملك ٦٥٪ من مثقفي اللغة العربية، أمّا حين تحريرها فقد ضمت ٦٥٪ من الأميين، وحتى اللغة الفرنسية فلم يستفد منها سوى ٩٪ من سكان الجزائر، ونتيجة ذلك فإن الدولة الجزائرية المليئة بالموارد البشرية، وتمتلك أراضي شاسعة والتي من شأنها - إذا عمل على تشجيع كفاءتها واستثمار أرضها - أن تكون نموذجاً في مجال الزراعة والاكتفاء الذاتي في الغذاء، لا تزال تستورد كل حاجاتها من الخارج لأنها حينما كانت بحاجة إلى جرافات وأسمدة كيماوية، كانوا يصدرون إليها السيارات الفخمة، والعمّور، وطائرات الميراج، وأجهزة القمع.

لقد اختبرت الجزائر على مدى عدة قرون أنواعاً من الاستغلال الغربي والشرقي، وأنواعاً من الانحطاط: فمن رأسمالية الغرب وتقليد المحتلين، إلى تقليد النموذج السوفيتي لإقامة الصناعات الثقيلة المؤممة في عهد (بو مدين)، ثم الانضمام الإجمالي لاقتصاد السوق بواسطة صندوق النقد الدولي والشركات التي تدين الجزائر، في هذا الوضع تأتي نهضة الحركة الإسلامية للتعبير عن رفض النماذج هذه، ورفض الفساد، والتبعية، والأمية والإجرام المنضم، لكن تطلعات الناس هذه التي ظهرت في صورة تأييد الحركات الإسلامية يتم قمعها بالحديد والنار، والعالم الغربي يؤيد القمع تحت ذريعة محاربة الأصولية.

إن أصولية العالم الثالث هي رفض لإصولية الغرب التي سبقتها، ولصنمية السوق والمال، ولمحاربة الفساد الأخلاقي، ولكن لا أحد يتحدث عادة عن العوامل والأسباب، وإنما يتحدثون دائماً عن ردات الفعل، ليبرروا بذلك قمع تطلعات الشعوب في هذا العالم. وكم من حكومة هنا وحكومة هناك تستند إلى نظام استبدادي، وتمارس القمع والإرهاب، وتغرق البلاد في الفساد الأخلاقي والسياسي، ومع ذلك لا يتحدث عنها أحد ولا تدينها منظمة، بل ولا ينصحها أحد في العالم الغربي لكي تتغير من سياساتها، والسبب أنها حليفة للغرب.

وحيثما نجد أن الناس يتظاهرون ضد تلك الحكومات مطالبين بحقوقهم، يجري قمع تلك التظاهرات ويقتل الأبرياء، ويبرر الغرب تلك الأعمال بحجة محاربة الأصولية أو بحجة أخرى.

ولو أن البعض في ظل حكومات الاستبداد هذه استخدم اللغة نفسها التي تستخدمها الحكومة فاستخدام العنف ضدها، فإن الغرب كله يصطف ضده ويتهمه بالإرهاب والتطرف، والأفضع من ذلك تجاوز الذي يرتكب العنف، لكي يشمل الشعب كله، ويدان دينه أيضاً، فإذا كان من يقوم بأعمال العنف من المسلمين - حتى وإن كان منسلخاً عن الإسلام - فإنهم في الغرب يتهمون الإسلام وبلا خجل والمسلمين جميعاً بلا تردد.

لقد أخطأ الغرب ولا يزال عندما تعامل مع الأصولية باعتبارها مشكلة أمنية، وبذلك برز القمع والإرهاب المنظم في مواجهة الحركات الإسلامية، مستبعداً أي حل آخر، سواء أكان حلاً سياسياً باعتماد الديمقراطية وإطلاق الحريات، أو على الأقل احترام الحقوق الأولية للإنسان، أو مجرد الحوار مع تلك الحركات.

إن الغرب يشجع الحكومات المستبدة في العالم الإسلامي، على التعامل مع الحركات الإسلامية من خلال فوهة البندقية، وليس من خلال صناديق الاقتراع، وقد ثبت أن الحل الأمني قد يؤدي إلى كسر شوكة الحركات الإسلامية المعارضة، لبعض الوقت، ولكنه حتماً لن يؤدي إلى القضاء عليها وإنهائها، لأن الأرضية التي تغذيها تبقى موجودة على كل حال.

فالظروف الموضوعية التي يعاني منها الناس، مثل الفقر والحرمان السياسي وتعثر التنمية والبطالة ومشاكل الشباب والنساء وما شابه ذلك، لن تحل بضرب الحركات الإسلامية بل يزيد من تفاقمها.

إن المشكلة في العالم الإسلامي لها جذور وأبعاد متعددة، لا تتصل بالجانب الأمني فقط، ولا يمكن حصرها في هذه الزاوية، ومما لا شك فيه هو أن الحركات التي يسميها الغربيون بالأصولية لم تنزل من السماء، بل هي زرع استغلظ واستوى على سوقه. ولهذه الحركات قواعدها الاجتماعية، ومشروعيتها الواقعية، ومن السفه التعامل معها وكأنها مجرد مشكلة

أمنية. ومن الحكمة وبعد النظر إدماج هذه الحركات في الحياة السياسية، بدلاً عن احتسابها ضمن القوة المحجوبة عن الشرعية، لأن في هذه الخطوة تحريضاً لها على ركوب مراكب العنف، الأمر الذي يتظاهر الغرب كما الحكومات المحلية بأنها ضده.

إن المشكلة هنا تكمن في أن الأصولية كمصطلح خضعت لعملية توظيف سياسي وإعلامي خاص من قبل الغرب، وكانت المصلحة مشتركة في ذلك بين حكومات الاستبداد المحلية، والغرب كقوة كبرى في العالم. وصدّق الغربيون إعلامهم الذي يطرح هذا المصطلح كمسئمة لا بد من القبول بها، والتعامل معها كما طرحت إعلامياً حيث إن الأصولية تتداول كريدف للإرهاب، ومثل هذا الطرح في الواقع يضيف بعداً آخر للمشكلة، ويعقد أ أكثر عندما يتم ربط الأصولية بمجموعة مشاكل عالمية مثل العنف، والتطرف، وهي أمور نبعث في الغرب، ولا ارتباط لها لا بالعالم الثالث ولا بالمسلمين.

ثم إنّ الغرب يعتبر العنف من غير المسلمين مجرد عنف، بينما ينسب أي ردة فعل من قبل المسلمين للأمة الإسلامية كلها ويربطها بالإسلام نفسه، ليبرر به قمع الملايين من الناس، وأحياناً يتم توجيه اتهام ظالم لبعض المسلمين ثم يجري التعميم في وسائل الإعلام لإيهام الناس بأن الإسلام يساوي العنف، وعندما ينكشف خلاف ذلك فلا أحد يعتذر للمليار مسلم أدينوا بلا مبرر، كما حدث ذلك في حادثة تفجير مركز أوكلاهاما الذي تم تفجيره من قبل عناصر أمريكية ومليشيات محلية.

ومن هنا فإن مصطلح الأصولية إنما ينسب إلى المسلمين لخلق صورة مشوهة عن الإسلام والحركات الإسلامية وأهدافها النبيلة، ويستخدم أيضاً كفضاعة لتخويف من يلتزم من أبناء الأمة الإسلامية بدينه ومبادئه ومصالح أمته، تحت طائلة الاتهام بالإرهاب والعنف وما أشبه.

ونجد لذلك الكثير من النماذج في الأفلام التي ينتجها الغرب، ومنها مثلاً فيلم (الحصار) الذي يمثل نظرة مسبقة من الغرب تجاه المسلمين باعتبارهم دائماً هم وراء عمليات الإرهاب في العالم، وقصة الفيلم تدور حول تعاون ثلاثة (أبطال) من مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، والجيش ووكالة الاستخبارات المركزية CIA للقضاء على خلية سرية من الإرهابيين، الذين يعتزمون تفجير مدينة نيويورك بأسلحة نووية حضارية.

وكالعادة فإن هذه الخلية تتشكل من إرهابيين مسلمين عرب يتلون القرآن، ويصلون، ويصرخون (الله أكبر)، الأمر الذي يركّز لدى الغربيين عقلية ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب، وربط كلمة التوحيد بالقتل والدمار، ويدفع إلى تبرير التفرقة العنصرية تجاههم.

أن الإسلام لا يقبل التطرف والعنف الباطل، وهذا أمر لا شك فيه، فالمسلمون يضعون دائماً قول رسولهم الكريم نصب أعينهم: «لا إفرات ولا تفريط.. في الإسلام»

لكن طلب العدالة واجب بحسب كافة الديانات ولدى كل الشعوب. فلا يجوز ربط كل حركة تطالب بالعدالة بالإرهاب والعنف.

وفي الحقيقة فإن الإسلام دين سمح يقوم على المنطق، والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكن فيما يرتبط بحقوق الناس فلا يمكن أن تطالب من يتعرض للظلم والعدوان والاستبداد بأن يستمر في تقبل هذا الوضع ولا يثور لحقوقه، تحت طائلة الاتهام بالتطرف والأصولية.

وللإنصاف فإن عصبية الغرب غالباً ما كانت من أجل الباطل، بينما ردة الفعل من قبل المسلمين كانت من أجل الحق. فالأصولية الإسلامية حسب وصف الغرب لها ليست سوى رد فعل للعنف المستخدم من قبل الغرب لفرض سيطرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المسلمين، ولعل من الأمثلة على ذلك هو الدفاع المستميت من قبل الغربيين عن (سلمان رشدي) مؤلف كتاب (الآيات الشيطانية). فأساساً هذا الكتاب إنما تم تأليفه لإهانة الإسلام وأنبياء الله العظام، وقد دفعت الدار التي طبعته ٨٠٠ ألف دولار لمؤلفه، قبل أن يقوم بكتابة الكلمات الأولى لكتابه ذلك. فهو كان فعلاً عدوانياً ضد ما يؤمن به أكثر من مليار مسلم، ثم حينما حدثت ردة الفعل -التي لنا تحفظاتنا عليها- شن الغرب حملة شعواء ضد الذين أدانوا هذا الكتاب، أو أدانوا مؤلفه ووصفوا ذلك بالإرهاب والأصولية.

وفي الحقيقة لم يكن هنالك أي خطاب رأسمالي غربي يمكن أن يتجاسر على المسلمين ومقدساتهم كما تجاسر سلمان رشدي على المسلمين ومقدساتهم، وما كان لمؤامرة يُقصد بها المسلمون ومقدراتهم أن تُحلق بالمسلمين ما أحقت بهم الآيات الشيطانية من أذى، ولا زالت تفعل، سواء من حيث الفعل أو من حيث ردة الفعل. ولكي نفهم هذا المعنى لا بد ان نتذكر ما كتبه (R.WGOHNAON) تحت عنوان حروب الأديان في جريدة (NEW STATEMENT) حيث قال: «ما أن تقوضت الشيوعية وانكشفت الحرب الباردة، حتى أدركنا في أوروبا كم كان الفرق بين العالم الحر والستار الحديدي صراعاً مفبركاً.. أدركنا أن تلك الحدود لم تكن يوماً ما حقيقية، وإنما الحدود الحقيقية هي بين الغرب المسيحي والعالم وراء الغرب أعني الإسلام».

ولعله لذلك كان الدفاع عن سلمان رشدي الذي سأل ذات مرة إن كان لا يزال يؤمن بأي دين؟ فأجاب: «ما ندمت على جهد أضعته إلا على جهد أضعته بحثاً عن عقيدة».

ومع أن الأكثرية من المسلمين لم يدخلوا في مواجهة، لا في الكلام ولا في العمل، مع المؤلف أو مع الناشر فإن الذي يتساءله المسلمون بشكل عام هو: لماذا يحتفى دائماً بأمثال سلمان رشدي من الذين يُسيئون إلى الإسلام، بينما نجد أن من يتحدث عن قضية من القضايا في المسيحية أو يناقش في قضايا تاريخية ترتبط باليهود أو يشكك في أمر من الأمور، حتى لو لم يكن مرتبطاً بالمسيحية واليهودية كأديان، فإنه يحارب بلا هوادة.

لماذا يكفر الدكتور (جورج كيري) أسقف (ليدز) في وقتها، ورئيس الكنيسة الإنجليزية حالياً. حينما زعم في ربيع ١٩٩٦م إبان قداس عيد الفصح بأن قيامة المسيح ليست سوى رمز أكثر منها قيامة المسيح بالفعل، فقامت الدنيا ولم تقعد حتى تاب وأناب واستغفر من (الفاتيكان).

ولماذا أوقف عرض مسرحية (التوبة) عام ١٩٨٣م بعد الليلة الأولى بتهمة التجديف بحق التوراة؟

ولماذا نجد مثلاً إنَّ (غارودي) حينما يشكك في قضية تاريخية وهي: عدد الذين قتلوا من اليهود على يد النازيين في الحرب العالمية الثانية فهو يحاكم، ويدان، وتفرض عليه الغرامة بينما القضية لا ترتبط لا بالديانة اليهودية ولا باليهود المعاصرين ولا حتى بإسرائيل.. وإنما المسألة كلها هي مجرد التساؤل عن عدد من قتلوا إبان الحرب العالمية الثانية.

ثم لماذا يُعتبر الدفاع عن سلمان رشدي دليلاً على التحضر، ومخالفته في الرأي أو الكلام دليلاً على الإرهاب والتطرف والأصولية؟ بالرغم من أن الرجل هو الذي بدأ التجديف بحق الإسلام. وليس المسلمون.

ولماذا لم نجد أحداً من المفكرين أو غير المفكرين في الغرب جاء لكي يقول: «إن في الآيات الشيطانية إهانة بالفعل لمقدسات المسلمين» بل العكس وجدنا كيف أن رجلاً مثل الرئيس الفرنسي الأسبق (ميتران) يعلن في عام ١٩٨٩: «أن حرمان سلمان رشدي من حريته (أي حريته في الإساءة للإسلام) بمثابة اعتداء على مبادئ الجمهورية المستقاة من الثورة الفرنسية نفسها».

وإلى جانب الدفاع عن سلمان رشدي، قاموا بحركة إرهابية وهو الحصار اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً على المسلمين في كل مكان، وتشكلت في المقابل لجان عالمية للدفاع عنه، وانخرط في تلك اللجان التي افتتحت لها فروع في كل قرية ومدينة، عليّة القوم في الغرب من دون أن يكون هنالك مجال لأحد في أن يقيّم كتابه، وأن يرد عليه بل أصبح الرجل ميزاناً للحضارة. فمن كان مع سلمان رشدي اعتبروه مع الحرية ومع الحضارة، ومن كان مخالفاً له اعتبروه إرهابياً أصولياً لا بد من قلعه وقمعه.

تلك كانت بعض النماذج للأصوليات الغربية المعاصرة ولرذات الفعل الطبيعية عليها، والتي يبدو أن الغرب لا يريد أن يعالج الجذور وإنما هو فقط يحارب رذات الفعل. ومثل ذلك لن ينفذ بلا تردد.

## الهوامش:

(١) سورة البقرة، آية ٩٧١.

(٢) سورة البقرة، آية ٥٨٢.